المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
خلال الفترة 16 - 17 ربيع الثاني 1435 هـ الموافق 16 - 17 فبراير 2014

التباين في حوكمة الشركات الماليه الاسلاميه والتقليديه

ا.د. وائل إبراهيم الراشد

جامعة الكويت

ملخص تنفيذي..

اختبار التباين فى تطبيقات حوكمة الشركات المالية الخليجيه (الإسلامية والتقليديه)
التعرف علي درجة التزام هذه الشركات المالية بتطبيق نظم وتعليمات الحوكمه
تحديد أبرز عوامل تطبيق الحوكمه بهذه الشركات وتأثير الانضباط بتطبيقها.
فحص تقارير الحوكمه لعينة مختارة من تلك الشركات (٢٥ إسلامية و٢٣ تقليدية)
عدم وجود تباين بين نوعي شركات الدراسة من حيث طبيعة ودرجة الانضباط.
لم يستدل على وجود اختلافات في العوامل والمسئوليات المترتبة على تطبيق الحوكمه.

مشكلة الدراسه

وجود فجوة توقعات فى تطبيقات الحوكمه يثير تساؤلات حول:

- سلامة العمليات التشغيلية وصحة البيانات المالية المنشورة.
- المسئولية عن تطبيقات الحوكمه بهذه االشركات.
- سلامة تقارير الحوكمه المعدة للجهات الرقابية.
- العوامل المحددة لتطبيقات الحوكمه.
- طرق معالجة تكاليف الحوكمه.
- دور ومهام مدققي الحسابات فى تطبيقات الحوكمه والمسئوليات المترتبة عليه.
- أبرز العوامل المحفزة لتطبيقات الحوكمه.

أهداف وأهمية الدراسه

- التحقق من الاختلاف في حوكمه الشركات المالية الاسلاميه والتقليديه الخليجيه.
- بيان أثر هذا الاختلاف ان وجد علي الأداء التشغيلي والتقارير الماليه الرقابيه.
- فحص تأثير ذلك التباين علي سلامة العمليات التشغيلية بتلك الشركات.
- تحديد العوامل المؤثرة بهذا التباين ومسبباته وتوظيفها لتحفيز تطبيقات الحوكمه.
- تسهيل مهام الجهات الرقابية (البنك المركزي وهيئة سوق المال والجمعيات العموميه).
- توفر مقياس الالتزام بالإصدارات المهنية والتشريعات القانونية المرتبطة بالحوكمة.
- تساهم في رفع كفاءة الأداء الرقابي للجهات الرقابية.
- تقييم التحديات التى تواجه مدققي الحسابات ذات العلاقة بالحوكمة.
- مساعدة متخذي القرارات المالية تأسيسا على مدى اتساق تقارير الحوكمه والضوابط.
- تنمية الاستثمارات المحلية وتحفيز المشاركات الاستثمارية الأجنبية.
- تمكين مدققي الحسابات من الفحص الأمثل لتقارير حوكمه كلا النوعين من الشركات.
- منطلق هام للتنسيق بين هيئات أسواق المال دول الخليج العربي.

نتائج الدراسات السابقه

- فجوة بالتوقعات وترتيب مسئوليات عن عدم المصداقية بتقارير الحوكمه (McEnroe & Martins, 2001; Almer & Brody, 2002; Lin & Chen, 2004; Carol & Evans, 2004; Fadzlly & Ahmad, 2005; Alleyne & Howard, 2005; Saeidi, 2012; Kangarlouei et al, 2012;).
- توصيات لمعالجة القصور بتطبيقات الحوكمه (Ojo, 2006; Lee et al, 2008; Dixon & Woodhead, 2006) (Schelluch & Gay, 2006) (Haniffa & Hudaib, 2007).
- تبريرها ب "فجوة المعقولية" والتحذير من خطورتها (Sidani, 2007) (Saha & Bauah, 2008).
- تبني مدخل قيمي اجتماعي للقائمين علي الحوكمه (Haman et al, 2010) (Sarac & Yucel, 2012) (Lightbody, 2012 (& Stone (Bui & Porter, 2010) (Oliver et al, 2010).
- مجموعة من العوامل ذات التأثير المتفاوت بحسب نوع وطبيعة الشركة (Chukwudumebi et al, 2012) (Porter et al, 2012) (Giacomino & Akers, 2012)
- نسب تلك العوامل لاختلافات المحاسبين أنفسهم (Jeppesen & Van, 2012) أو سلوكياتهم واتجاهاتهم الشخصية (El-Gammal & Showeiry, 2012).
- او إلى رغبة الإدارة في تعظيم الدخل وتحسين الحالة المالية (García-Meca et al, 2009) (Adjaoud & Ben-Amar, 2010).
- أو بسبب انعدام الاستقلالية عند تطبيق الحوكمه (Joshi & Wakil, 2004).
- اقرب الدراسات (Olson & Zoubi. 2008) لاعتبارات التفرقة في الأداء بين النوعين وانتهت لمجموعة من الاعتبارات المحدوده في فهم التباين بينهما.
- ودراسة (Alnasser & Joriah 2012) لأوجه التباين بتطبيقات الحوكمه بين المصارف الإسلامية والتقليدية حيث كانت النتائج محدوده بالمصرفيه ولا تساعد بتعميم النتائج.

منهجيه وعينه الدراسه

- الأدبيات + تقارير الحوكمه لشركات العينه.
- وجود تفاوت في إعداد تلك التقارير – ربما اختلافات في محتواها.
- الشركات المساهمه الخليجيه المدرجة (حوالي ٣٤٧ شركة بمنتصف ٢٠١٣).
- قائمة الشركات المعده لتقارير الحوكمه على مواقعها الالكترونية او من خلال قاعده البيانات المتخصصة (زاويه Zawya).
- التحقق من شرط اعداد تقارير الحوكمه عن سنتين ماضيتين على الأقل.
- الاعتماد على الشركات ذات التمثيل او العاملة بسوق الكويت للأوراق المالية.
- اختيرت عدد ٢٥ شركة مالية إسلامية من أصل اجمالي العينة المحتمله (٧٦) بواقع ٣٣% ، وعدد ٢٣ شركة مالية تقليدية من أصال اجمالي العينه المحتمله (٩%)
- الخصائص الديمغرافيه للعينه:

الشركات	التقليدية	الاسلامية
المصارف	٤١	٢٤
الاستثمارية	٦٨	٣١
الصرافة والتأمين	٧٦	١٩
الوساطات المالية	٨٢	*١
الاستشارات المالية	٢	--
الاجمالي	٢٦٩	٧٦

أساليب تحليل البيانات ومصداقيتها

- المقارن (بين تقارير حوكمه النوعين من الشركات).
- الوصفي (ملاحظات ومشاهدات ومقابلات مع القائمين على تقارير الحوكمه بها).
- الافادات (من بعض الجهات الرقابية للحصول على مزيد من الايضاح بشأن تطبيق الحوكمه والابلاغ عنها).
- عرض المنهجية والأسلوب وعينة من تقريرين حوكمه لشركتين ماليتين اسلاميتين ومثلهما تقليديتين على عدد من الزملاء بالكلية والأخذ بملاحظاتهم.
- استشارة مراقبي تقارير الحوكمه بهيئة سوق المال الكويتيه عن تقرير العينه.

ملخص النتائج..

- معظم النتائج متسقة مع الدراسات السالفة المماثلة.
- وجود درجة كبيرة من التوافق حول دوافع تطبيقات الحوكمه- ج ١.
- نسب التقارب تكاد تكون متطابقة في بعض بنود الدوافع.
- متوسط الملاحظات في حالة الشركات التقليدية أكبر يسيرا من الاسلاميه.
- لا يوجد تباين فى تطبيقات الحوكمه بين نوعي الشركات- ج ٢.
- وجود تماثل بنظم الحوكمه والتعليمات الصادرة بشأنها من قبل الجهات المهنية – ج ٣.
- تتحمل إدارة الشركة القدر الأكبر من المسئولية في تطبيقات الحوكمه – ج ٤.
- لم يستدل على وجود تباين حول تحديد الجهات المسئولة عن تطبيقات الحوكمه – ج ٥
- تتشابه العوامل المحددة لتطبيق الحوكمه في كلا النوعين من الشركات – ج ٦.
- توحدت نتائج فحص تقارير الحوكمه بشأن طرق تحميل تكاليف الحوكمه – ج ٧.
- تطابقت العوامل الأكثر تأثيرا في الحوكمه الفاعلة بنوعي الشركات – ج ٨ و ٩.

ج١- دوافع تطبيقات الحوكمة في الشركات الإسلامية والتقليدية

دوافع تطبيق الحوكمه في الشركات المالية الإسلامية والتقليدية	الشركات الاسلامية		الشركات التقليدية	
	التقرير	التصريح	التقرير	التصريح
١. السياسات المحاسبية المتبعة بالشركة المالية	٣٤%	٦٦%	٣٥%	٦٥%
١. التزام الشركة بتطبيق معايير الحوكمه المهنية والقانونية	٦٧%	٣٢%	٥٧%	٤١%
١. اهتمام إدارة الشركة فى تطبيق الحوكمه	٤٥%	٥٥%	٥١%	٤٩%
١. فاعلية نظم الحوكمه بالشركة	٤٢%	٥٨%	٣٥%	٦٥%
١. طبيعة الشركة ونظامها الأساسي	٤٩%	٥٠%	٦١%	٣٧%
١. قيمة تقارير الحوكمه وكفاءة اعدادها	٢٦%	٧٤%	٢٨%	٧١%
١. المسئوليات المترتبة على عدم اعداد تقارير الحوكمه	٩١%	٩%	٨٩%	١٠%
١. دوافع أخرى..	٦%	٨٦%	٤%	٩١%
المتوسط	٦٨%		٧٢%	

ج ٢- تباين تطبيقات الحوكمة في الشركات الإسلامية والتقليدية

أوجه التباين بضوابط الحوكمه بالنوعين	الشركات الاسلامية		الشركات التقليدية	
	التقرير	التصريح	التقرير	التصريح
١. اتباع أنظمة حوكمة تتعارض وانظمه تشغيل الشركة	%٤	%١٦	%١١	%٤٢
٢. فترات تطبيق الحوكمه وإصدار تقاريرها	%٧١	%٣٠	%٨٦	%١٥
٣. تغيير انظمه الشركة لتوائم وانظمه الحوكمه	%١٧	%٨٢	%٤٠	%٥٩
٤. مدى الالتزام بالتوجيهات والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية بالدولة	%٩٢	%٨	%٩٦	%٥
٥. كفاية نظم الحوكمه وتطبيقاتها لأعمال الشركات المالية	%٨٢	%١٨	%٧٨	%٢١
٦. اعتبار تقارير الحوكمه عنصرا في تقييم أداء الشركة	%١٩	%٨١	%٩	%٩١
المتوسط	%٥٩		%٤٨	
١. دوافع أخرى..	%٦	%٨٦	%٤	%٩١
المتوسط	%٦٨		%٧٢	

ج ٤- فروقات بالمسئولية عن الحوكمة في الشركات الإسلامية والتقليدية

المسئولية عن تطبيق الحوكمه بالنوعين	الشركات الاسلامية		الشركات التقليدية	
	التقرير	التصريح	التقرير	التصريح
١. تقع المسئولية علي إدارة الشركة	%٨	%٩٢	%٦	%٩٤
٢. تقع المسئولية على مجلس الإدارة وجمعية المساهمين	%٤٩	%٥١	%٤١	%٥٩
٣. تقع على مكاتب تدقيق الحسابات	%٩٦	%٤	%٩٤	%٦
٤. تقع على الجهات الرقابية بالدولة	%١٠٠	%١	%٩٧	%٢
٥. واجبه مثل التحقق من سلامه نظام الرقابة الداخلي للشركه	%١٢	%٨٨	%١٦	%٨٤
٦. تشمل الإفصاح عن تقارير الحوكمه من قبل إدارة الشركة	%٣	%٩٧	%٥	%٩٥
٧. مسئولية تضامنية علي كل الجهات الرقابية بالشركة	%٨	%٩٢	%٤	%٩٦
المتوسط	%٦١		%٦٨	

ج ٧- فروقات بتكاليف الحوكمة في الشركات الإسلامية والتقليدية

تكاليف الحوكمه	الشركات الاسلامية		الشركات التقليدية	
	التقرير	التصريح	التقرير	التصريح
١. تؤثر علي جودة تقارير الحوكمه	%١٢	%٨٨	%٩	%٩٠
٢ تحدد بناء على النتائج المحققة من تقارير الحوكمه	%٦٤	%٣٥	%٦٩	%٢٩
٣ تحدد بناء علي النتائج من التقارير	%٩٣	%٧	%٩٠	%٩
٤. لا تتأثر بالمنافسة بين مكاتب التدقيق	%٩٩	%١	%٩٨	%٢
٥. يتم الإفصاح عنها بشفافية كاملة	%١٨	%٧٩	%١٤	%٨٣
٦. تحميلها ضمن مصاريف الإدارة	%٦	%٨٩	%٥	%٩٠
٧. احتسابها ضمن المصاريف التشغيلية	%٦	%٨٩	%٥	%٩٠
المتوسط	%٧٤		%٧٢	

ملخص تحليل البيانات

	وجه المقارنة	متوسط الشركات الإسلامية	متوسط الشركات التقليدية
١	دوافع تطبيقات الحوكمة في الشركات المالية الإسلامية والتقليدية	٦٨٪	٧٢٪
٢	تباين احكام وضوابط الحوكمة الصادرة الشركات المالية الإسلامية والتقليدية	٥٩٪	٤٨٪
٣	فروقات بالعوامل المحددة لتطبيقات الحوكمة في الشركات المالية الإسلامية والتقليدية	٧٤٪	٧٢٪
٤	فروقات بالمسئولية عن تطبيقات الحوكمة في الشركات المالية الإسلامية والتقليدية	٦١٪	٦٨٪
٥	فروقات الجهات المسئولة عن تطبيقات الحوكمة في الشركات المالية الإسلامية والتقليدية	٧٤٪	٧٢٪
٦	فروقات بطبيعة ومهام المدقق المكلف بتقارير الحوكمة في الشركات المالية الإسلامية والتقليدية	٦٧٪	٦٩٪
٧	فروقات بتكاليف تطبيقات الحوكمة في الشركات المالية الإسلامية والتقليدية	٧٤٪	٧٢٪

ترتيب العوامل الأكثر تأثيرا في الحوكمة بالشركات المالية الإسلامية والتقليديه

الترتيب	العامل	الاسلاميه
١	الإلزام القانوني والمهني	21.78%
٢	الرقابة الخارجية مثل من هيئة المال أو البنك المركزي	19.91%
٣	طبيعة نشاط الشركة ونظامها الأساسي	18.05%
٤	وجود هيئة رقابة داخلية أو مدقق داخلي أو هيئة شرعية	16.08%
٥	حجم الشركة من حيث رأس المال وعدد الموظفين	14.94%
٦	الإفصاح ونشر تقارير الحوكمة	9.24%

الترتيب	العامل	التقليديه
١	الإلزام القانوني والمهني	22.81%
٢	الرقابة الخارجية مثل من هيئة المال أو البنك المركزي	20.51%
٣	طبيعة نشاط الشركة ونظامها الأساسي	17.13%
٤	الإفصاح ونشر تقارير الحوكمة	15.55%
٥	حجم الشركة من حيث رأس المال وعدد الموظفين	14.84%
٦	وجود هيئة رقابة داخلية أو مدقق داخلي أو هيئة شرعية	9.16%

الخاتمه..

- بالرغم من الفروقات في تشغيل الشركات المالية الإسلامية والتقليدية، إلا انهما يتماثلان في تطبيقات الحوكمه والتقارير االمنبثقة عنها وفي ضرورة الالتزام بالضوابط المهنية الواردة بشأن تطبيقات الحوكمه.
- تكاليف تطبيقات الحوكمه في الشركات المالية قاطبة لا تبرر عدم تطبيقها.
- تقارب كبير في دوافع وعوامل تطبيقات الحوكمه واثرها في تحسين أداء الشركة الماليه.

شكراً جزيلاً

جامعة الملك سعود - كلية إدارة الأعمال

الموقع الإلكتروني cbagccu.ksu.edu.sa